# منظمة الأغذية والزراعة

## فى السنوات الخمس الأولى من حياتها *

للدكتور توفيق احمد

مدير قسم الصلات الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة

---

حضرات الزملاء المحترمين :

ان تدبير الغذاء الكامل كمية ونوعا لجميع أفراد الجنس البشرى هو إحدى المشاكل الرئيسية التى تعمل الدول والجماعات على إيجاد الوسائل الكفيلة لحلها . فإذا راجعنا إجمالى انتاج المواد الغذائية عام ١٩٤٨ لوجدناه يماثل ما كان عليه قبل الحرب مع العلم بأن سكان العالم قد زاد عددهم الآن حوالى ١٠ ٪ عنه منذ عشر سنوات مضت ، وبذلك نقص ما يخص الفرد من المواد الغذائية نحو ١٠ ٪ عما قبل الحرب . ومع ذلك فهل ينال كل فرد حقه من هذا الغذاء ؟ الحقيقة أن نصف سكان العالم يتغذون بما يكفيهم ، والنصف الآخر يعيش على الكفاف ويموت منهم الملايين جوعا أو بسبب أمراض سوء التغذية .

والحاجة للمواد الغذائية ستستمر المطالبة بالمزيد منها فى النصف الثانى من هذا القرن للازدياد المتوالى فى السكان ، وإن كان علماء إحصاء السكان يرون أن نسبة زيادة عددهم نقصت فى بعض البلاد الأوربية . وتبلغ زيادة سكان العالم سنويا بين ٢٠و٢٥ مليونا من الأنفس ، وهى لا تتفق مع نسبة زيادة إنتاج المواد الغذائية وهذا ما يدعو إلى دوام التفكير فى كيفية زيادة الإنتاج الزراعى بكافة الوسائل العلمية والفنية وأهمها إيجاد الأراضى القابلة للزراعة . وقدرت الأبحاث على أن الاراضى القابلة للإنتاج الزراعى تبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فدان تقريبا فى كل من المنطقة الشمالية والمنطقة المعتدلة من الكرة الأرضية ، وبإضافتها إلى الأراضى المنزرعة الآن وقدرها

---

* محاضرة ألقاها فى النادى الزراعى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠

٣٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تصبح الزيادة نحو ٤٠ ٪ ولا جدال أن مثل هذه الاضافة تتطلب أموالا هائلة ومجهودات عظيمة مع استعمال ما وصل اليه الفن والعلم لمقاومة الأمراض والأوبئة وما اليها ، ومثل هذا العمل العظيم يمكن التنفيذ اذا تعاونت عليه الشعوب وحكوماتها . وحتى يصل العالم إلى المرحلة السالفة الذكر فإن الوسيلة المباشرة السريعة الأقل كلفة لزيادة الانتاج الزراعى فى الأراضى المنزرعة الآن هى العمل على رفع مستوى الانتاج الزراعى طبقا لما وصل اليه العلم ، وتدبير وتنظيم استهلاكه فى العالم .

وهنا نتساءل : هل يمكن استخدام جميع قوى الإنتاج الزراعى مع ضمان حصول كل من المنتج والمستهلك على ما يلزمه بالثمن المجزى ؟ إن الاجابة على هـــذا السؤال البسيط المظهر ، العميق المخبر ، هى : إنه إذا أمكن استزراع الأراضى غير المنزرعة والقابلة للزراعة مع رفع مستوى الإنتاج الزراعى للأراضى المنزرعة الآن وهى تبلغ أقل من ١٠ ٪ من جميع أراضي الكرة الأرضية ، فإن ما ينتج منها من المواد الغذائية كاف لتغذية سكان العالم فى الوقت الحالى ، فإذا تضاعف سكان العـالم فى المائة سنة المقبلة كما حصل فى الماضى وجب البحث عن وسائل أخرى للتغذية . وإن فى تقدم علوم التغذية وتطوراتها ما ينبىء بأن مركبات التغذية الصناعية ستكون بسيطة سهلة كما هو مشاهد الآن فى مصانع إنتاج البروتين للغذاء الآدمى ، وفى صناعة الدهن . أما المزارع الطحلبية ، فستكون قوة لها قيمتها الصناعية الغذائية فى المستقبل القريب . هذا وقد بدأ العالم يرتاد أعماق البحار باحثا عن مصادر جديدة للتغذية . أما ضمان حصول المنتج على قيمة إنتاجه وعمله من ناحية ، وعلى ضمان حصول المستهلك على مطلبه بالثمن المعقول من الناحية الأخرى فهذا مطلب سهل متى نظمت عمليات العرض والطلب داخل الدولة من ناحية وبين الدول وبعضها من الناحية الأخرى ، وهو ما تعمل على الوصول اليه المنظمات الدولية المختلفة ، وسيصل اليه التطور الاقتصادى العالمى إن قريبا أو بعيداً .

تلك هى بعض عناصر مشكلة التغذية العالمية التى كانت الدافع للرئيس روزفلت على أن يدعو ٤٤ دولة لإيفاد مندوبيها إلى مؤتمر الأمم المتحدة فى هوت سبرنجس Hot Springs بولاية فرجينيا فى مايو سنة ١٩٤٣ وكان الأمل قويا فى هذا المؤتمر

التاريخى بأن ما بلغه التعاون السياسى من النتائج فيه يمكن امتداده فيظلل الناحيـــة الاقتصادية الدولية ، فيصبح العالم وحدة اقتصادية واحدة توجهها سياسات اقتصادية موحدة الأغراض .

كان هذا هو الأمل الخلاب الذى لم يدم طويلا ، إذ انقسم العالم من الناحية الشكلية إلى معسكرين هما الغرب والشرق ، ومن الناحية الاقتصادية إلى منطقتين : الدولار والعملة السهلة ، وهذا مما جعل خطوات المنظمات الدولية ، نحو تحقيق أهدافها ومثلها العليا تسير فى حرص وتتلمس طرقها فى حكمة وتؤدة .

ففى مؤتمر الأمم المتحدة فى هوت سبرنجس فى شهر مايو سنة ١٩٤٣ وضعت القواعد الأولية لتكوين منظمة الأغذية والزراعة Food and Agriculture organisation of the United Nations وأهمها :

( ١ ) أن الغذاء الموجود فى بلاد العالم لا يكفى ساكنيها .

( ٢ ) أن ثلثى سكان العالم تغذيتهم رديئة .

( ٣ ) أن ثلثى سكان العالم من المزارعين .

( ٤ ) أن الأبحاث العلمية والفنية الحديثة أثبتت أنه يمكن إنتاج كميات كافية من المواد الغذائية اللازمة للتغذية .

( ٥ ) أن أبحاث التغذية الحديثة دلت ، دون أدنى ريب أو شك ، على أنه إذا أمكن ضمان الغذاء الكافى لكل فرد لارتفع المستوى الصحى .

( ٦ ) أن الغرض ليس فى الإنتاج فقط ، وانما يلزم تقسيم استهلاك المواد الغذائية بحيث يؤدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك تدريجيا للسكان الذين لا يجدون الغذاء الكافى .

وتبين أنه لا مناص من إيجاد وسيلة اقتصادية عالمية قابلة لمجاراة الظروف الدولية تحتفظ بواسطتها الدول بمجال عملها فى أرضها ويكون للجميع مجال تعاونى مشترك ، فكانت الخطوة الثانية أن قرر المؤتمر فى يوليه سنة ١٩٤٣ تأليف لجنة لوضع مشروع تأسيس هيئة دولية دائمة وفقت فى وضع دستور منظمة الأغذية والزراعة فى مذكرة تفسيرية تشمل اقتراحات وأغراض وأعمال المنظمة ، ونص فى هـــذا الدستور

على أن تدعى الجمعية العمومية الأولى للاجتماع متى أقرته عشرون دولة . وكانت الخطوة الثالثة أن دعيت الدول المؤسسة للمنظمة وعددها اثنان وأربعون دولة إلى اجتماع الجمعية العمومية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بكويبك عاصمة كندا .

وكان يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ هو الابتداء الرسمي لهذه المنظمة ، التى أصبحت مطالبة بالعمل على تنفيذ أحكام المادة الأولى من دستورها ، وأهم هذه الأحكام هى :

( ١ ) ان تقوم المنظمة بجمع وتحليل وتنظيم ونشر جميع البيانات الخاصة بالتغذية والمواد الغذائية والزراعة .

( ٢ ) ان يكون للمنظمة أن تقترح أو توصى حسب الظروف بالقيام بمجهودات محلية أو دولية فى الأبحاث العلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية بشأن التغذية والمواد الغذائية والزراعة . والعمل على نشر وتبادل نتائج هذه الأبحاث بين الدول الأعضاء ، وحماية الموارد الطبيعية وزيادة استعمال الآلات الزراعية الحديثة . وتحسين عمليات التموين الزراعي ، وطرق تجزئة وبيع المنتجات الغذائية والزراعية .

( ٣ ) العمل على إيجاد طريقة عامة للإقراض والاقتراض الزراعى المحلى والدولى .

( ٤ ) وضع سياسة دولية عامة يتفق عليها بشأن المحاصيل الزراعية .

وإن ما سبق سرده ليدل على الناحية الإنشائية والتكوينية للمنظمة فى أولى أعوامها . أما الناحية الفنية التطبيقية فقد تعهدت المنظمة بتقديم المساعدات الفنية التى تطلبها الحكومات الأعضاء ، وإيفاد البعثات بالتعاون مع الحكومات الطالبة وفقا لما يتطلبه تنفيذ توصيات هيئة الأمم المتحدة من التوجيهات الفنية وغيرها للدول الأعضاء فى نواحى التغذية والزراعة . وعلى وجه عام تعهدت المنظمة باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتحقيق أغراضها ومراميها .

وقد لاقت هذه المنظمة النجاح ، فأتمت فى أوائل عام ١٩٤٦ بحث حالة التغذية فى أنحاء العالم ، وهو ما قرر اجتماع كويبك السابق الذكر إجراءه كأساس لبدء مجهوداتها ، وعقدت فى ابريل من العام ذاته اجتماعا فى لندن حضره خبراء فى الاحصاء والتحقيقات الفنية وشئون المكتبات لوضع أسس أعمالها الفنية والادارية المستقبلة

كما بحثت فى اجتماع شهر مايو بواشنجتون المسائل المستعجلة الخاصة بالمواد الغذائية فى العالم ، وكان بينها طلب الحكومة اليونانية إيفاد بعثة لبحث حالة الزراعة وصيد الأسماك والصناعات المرتبطة بهما ، وقدمت البعثة فعـــلا تقريرها التمهيدى فى يوليه من نفس العام متضمنا وضع سياسة انشائية طويلة الأجل لرفع مستوى البلاد الزراعى والصناعى والاقتصادى عامة .

وقد بلغت التوصيات فى مؤتمر كوبيك السالف الذكر الخاصة بتعيين أعمال واختصاصات المنظمة الجديدة نحو ٢٥٠ توصية من مختلف دول العالم وفقا لحالة وأغراض كل دولة منها ، ولهذا كانت فى أولى خطواتها أو بالأصح فى خطوتها الأولى فعلا حريصة كل الحرص على أن تكون خطوة موفقة تشمل العـــالم بأسره ، وهو مالم يسبق لأية منظمة إجراؤه ، وكان الأساس الذى رأت أن تبنى عليه أعمالها المستقبلة دو بحث حالة الغذاء فى العالم .

اتخذت المنظمة عدتها لإجراء هذا البحث الشامل ، ورأت ان تعززه بقوة محلية فى كل دولة تكون واسطتها المباشرة لديها ، فطلبت من الدول تعيين لجـان أهلية للمنظمة تمثل فيها نواحى أعمال المنظمة من اقتصاد وتغذية وزراعة وصحة وصيد أسماك وتجارة وعمل وتعليم وغابات .

وبدأت في سنتها الأولى : دراسة موضوع الألياف فى العالم ، وأبحاث مقاومة التلف الناتج من خزن الحبوب ، وحددت علاقتها بمنظمات هيئة الامم المتحدة كما والت الدول الاعضاء والجمهور بنشراتها ومطبوعاتها .

وعملت المنظمة على توطيد أقدامها فى المجال الدولى بتولى أعمال المنظمات الدولية التى أصبح وجودها ثانويا ، فانتقلت اليها مسئوليات الاتفاقات الدولية التى كان يتولاها المعهد الدولى للزراعة بروما مثل اتفاقية مقاومة الجراد ، واتفاقية حماية الخضر واتفاقية ترقيم البيض فى السوق الدولى وغيرها . من الاتفاقيات المختلفة ، واستمرت

فى توسيع أعمالها الادارية والفنية ، وفى عقد الاجتماعات الخاصة لبحث الموضوعات التى تعرض على جمعياتها العمومية التى رأت أن تعقدها فى مختلف العواصم حتى لا تستأثر بلد بالمنظمة ، فعقدت مؤتمرها الثانى فى كوبنهاجن عاصمة الدانمارك فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وعقدت الثالث بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وفيه بدأت تظهر روح التعاون الدولى فى قرارات المؤتمر ، مما دل على أن المنظمة بدأت فعلا توجه الانتاج الزراعى العالمى الوجهة الزراعية الصحيحة وفقا لأغراضها المرسومة ، فقد أوصى هذا المؤتمر الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات السريعة الآتية وهى :

(١) زيادة الاجراءات المستعملة فى جمع وتوزيع وحفظ المواد الغذائية .

(٢) الإقلال جهد الامكان فى البلاد المصدرة والمستوردة من استعمال الحبوب المخصصة للتغذية البشرية فى تغذية الماشية .

(٣) زيادة معدلات طحن الغلال فى البلاد المستوردة وبحث زيادتها فى البلاد المصدرة .

(٤) العمل على أن تستهلك فى الغذاء البشرى أكبر كمية من اللبن بدلا من تغذية الحيوانات .

(٥) أن يستعرض كل اجتماع سنوى تقريراً عن مدى التقدم والنجاح فى تنفيذ أغراض المنظمة بالدول الأعضاء التى عليها أيضا أن تقدم سنويا هذا التقرير قبل هذا الاجتماع بوقت محدد « ستة أسابيع » .

لم تألل المنظمة جهداً فى بحث كل مايحقق زيادة الإنتاج الزراعى بناء على توصيات المؤتمر السالف الذكر ، وذلك باتخاذ جميع الوسائل التى تهيء للدول الأعضاء الحصول على حصصها من الأسمدة الكيماوية المخصصة لها ، وضمان وصولها فى المواعيد المحددة ، كما طلبت إلى الدول المنتجة للأسمدة زيادة منتجاتها وتسهيل تصريفها فى الدول المحتاجة اليها ، والعمل على ابداء النصح والارشاد فى كيفية استعمال مختلف أنواعها طبقا لأبحاث التسميد الحديثة .

وعملت أيضا على أن تزيد الدول الأعضاء المنتجة للآلات الزراعية من صناعة

قطع الغيار وتوجيهها إلى البلاد المحتاجة اليها للاحتفاظ بمستوى الانتاج وزيادته ، وهي دائبة فى دراستها التى أوشكت على النهاية عن مدى حاجة مختلف الدول الاعضاء إلى الآلات الزراعية وقطع الغيار ، والمقدرة الانتاجية للدول المنتجة لها لتحليل النتائج التى تصل اليها تباعا من الدول ، ووضع السياسة اللازمة لنشر الآلات الزراعية فى البلاد المحتاجة اليها .

ومن الدراسات الرئيسية التى تتولاها المنظمة مشروعات الرى من الناحية الفنية والمالية ، وعلاقتها بإنتاج القوى الكهربائية مع العناية الخاصة بالبلاد المتأخرة فى الاقتصاد الصناعى ، كما أنها تعمل على وضع اتفاق دولى لتنسيق القوانين الدولية الحالية فى وقاية النباتات ، ونظم الحجر الزراعى ، وايجاد التعاون الدولى بين الحكومات فى مقاومة الطفيليات النباتية .

وقد وضعت برنامجا لنشر زراعة الغابات فى بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط التى توافق على تنفيذه فيها ، ويشمل هذا البرنامج ايفاد الخبراء للمشاهدة والنصح والإرشاد .

ولما كانت الاحصاءات بشتى أنواعها هى الأساس التى تبنى عليه نتائجها بعد دراستها وتحليلها ، فان المنظمة تعمل على توحيد بعض عمليات الاحصاء فى جميع البلاد كجداول التغذية ، وكشوف الأرقام القياسية للانتاج الزراعى والأسعار .

ولما كان البحث الشامل عن حالة التغذية فى العالم هو حجر الزاوية فى بنائها ، فإنها قررت إجراء تعداد زراعى عام فى سنة ١٩٥٠ كسند له قيمته العددية وترتب عليه مايلى من المجهودات الجماعية والدولية فى تحقيق أغراضها .

حضرات الزملاء المحترمين :

ان ما ذكرته ليس إلا استعراضا لما عملته المنظمة لتحقيق الأغراض التى ترمى اليها ، ولاجدال فى أنها لم تصبح بعد عاملا فعالا فى توجيه الاقتصاد العالمي الوجهة التى أريدت لها فى عام ١٩٤٣ ، كما أنها لم تتمكن من إيجاد الصلة بين الجماعات السياسية التى انقسم اليها العالم ، وهى فى وضعها الحالى ، وما وصلت اليه الآن من امكانية تقدير

حالة الغـــذاء فى بلاد أعضائها ، تبشر بأنها تخطت سنواتها الأولى وهى سليمة قوية للأعوام المقبلة .

لقد انعقد فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ المؤتمر الرابع للمنظمة بواشنجتون ، وامتاز هذا الاجتماع عن سابقيه بأبحاثه المستفيضة عن حالة الدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية التى استمدها مما ورد على المنظمة من تقارير هاتيك الدول الدورية ، وقد دلت قرارات وتوصيات هذا المؤتمر على أن المنظمة بدأت فعلا فى التوجيه الخاص لكل دولة حسب نتائج تحليل تقريرها ، وإذا عدنا إلى تاريخ تأسيسها فى مؤتمر كوبيك سنة ١٩٤٥ وبدئها العمل فى اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وتقريرها العام سنة ١٩٤٨ وما به من قرارات وتوصيات للدول لقدرنا مدى الجهود التى بذلت أثناء هذه الفترة القصيرة بالنسبة للمنظمات الدولية وظروفها الخاصة .

وقد قسمت أبحاث المؤتمر الدولية إلى خمس مجموعات : الشرق الأقصى ، والشرق الأوسط ، وأوربا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . ويهمنا القسم الثانى منها ، وهو الشرق الأوسط ، ومن توصيات المؤتمر بشأنه ما يلى :

١ — عمل بحث جيولوجى دقيق مفصل عن الثروة المعدنية .

٢ — ان ما بهذا الشرق من البترول مصدر له قيمته فى إيجاد القوة المحركة للتصنيع الزراعى وصناعة الأسمدة ، وصناعة الآلات الزراعية وأدواتها .

٣ — العمل على ارشاد المزارعين بكافة الطرق والوسائل إلى فوائد استعمال الآلات الزراعية واتباع النظم الزراعية الحديثة ، ومعرفة طرق مقاومة الآفات النباتية والحيوانية ، وأن تقدم المنظمة خبراءها وموظفيها الفنيين فى هذا الشأن .

٤ — أن تعمل الحكومات على تسهيل حصول المزارعين على البذور الجيدة ذات الإنتاج العالى بأسعار وبشروط معقولة ، وأن تعمل أيضا على تبادل هذه البذور فيما بينها .

٥ — أن تتوخى الحكومات تحقيق عدالة توزيع المخصبات الزراعية والإرشاد

إلى طرق استعمالها ، وتعاون ماليا فى إقامة مصانع المخصبات فى بلادها لتكتفى بها عن الاستيراد .

أما من ناحية زيادة الأراضى الزراعية فى الشرق الأوسط مع ملاحظة توالى زيادة السكان ، فقد لاحظ المؤتمر بشأن مصر أنه يشك فى أن ما تمكن إضافته من الأراضى المستصلحة أو مضاعفة الإنتاج الزراعى فى الأراضى الحالية لايغطى حاجة السكان المتزايدين إلى الغذاء ، ولذلك يرى انه لابد من اجراء تعديل فى النظام الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد حتى يمكن ضمان المستوى الكافى لمعيشة الفرد ويجب أن يقترن هذا التعديل فى سيره بالتطورات الزراعية الملائمة .

وقد أوصى المؤتمر دول الشرق الأوسط باجراء بحث شامل تحت رعاية المنظمة للحصول على بيانات فعلية عن مساحة الأراضى القابلة للاصلاح على أسس اقتصادية سليمة ، والنفقات اللازمة لذلك ، ومقدار العمل والزمن الكافيين لإتمامها ، على أن تشترك المنظمة فى تحمل بعض تكاليف هذا البحث .

والآن وقد استعرضنا مجهودات المنظمة فى تحقيق أغراضها ، نلخص فى كلمات قليلة أهمها :

(١) وضعت المنظمة برنامجا للإنتاج الزراعى راعت فيه سرعة زيادة انتاج الأغذية .

(٢) نجحت فى وضع برنامج الذرة الهجين الذى بدأته منذ ثلاث سنوات فى أوربا والذى ستظهر نتائجه واضحة فى موسم ١٩٥١ .

(٣) وكذلك نجحت فى وضع برنامج تربية الأرز فى جنوب شرق آسيا ، وسيتضاعف العمل به فى العام المقبل .

(٤) برنامج مكافحة الجراد وخاصة فى أمريكا الوسطى .

(٥) برنامج تغذية الحيوانات وخاصة زيادة العلف .

(٦) برنامج مقاومة أمراض الحيوان وخاصة الطاعون البقرى .

(٧) مراكز التعليم للاحصاء والاقتصاد والارشاد الزراعى ، وهى برامج ومجهودات سيستمر العمل فيها فى الأعوام المقبلة .

أما الأعمال التى ستظهر نتائجها بعد سنوات وفقا لطبيعة العمل ، فمنها ابحاث سلالات الحيوان ، والتعرية Erosion والمحافظة على الخصوبة الأرضية ، واستعمالات المخصبات وغيرها .

إخوانى :

لقد قصرت محاضرتى على الناحية الزراعية من أعمال ومجهودات المنظمة ، إذ أن لها نواح أخر اجتماعية لها قيمتها وخطرها كرفع المستوى الاجتماعى للزارع .

* * *

هـذه هى منظمة الأغذية والزراعة التى أصبح من أولى واجباتها تعيين البلاد التى تحتاج إلى زيادة الغذاء ، ومعرفة أى البلاد يمكنه انتاج هذه الزيادة ، وبذلك تهيء للثانية السوق اللازمة لاستهلاك هذه الزيادة ، وهى وإن لم تبلغ الآن هذه المرحلة تمام البلوغ ، إلا أن الآمال معقودة على أنها بسيرها وبرنامجها الدقيق ستصل إلى تحقيق أغراضها وأهدافها مستقبلا ان شاء الله .